**جامعة الانبار**

**كلية التربية للعلوم الانسانية**

**قسم التاريخ / المرحلة الرابعة**

**اسم المادة : تاريخ العراق المعاصر**

**Article name: Contemporary Iraq History**

**أ.م.د. فهمي احمد فرحان**

# حكومة صالح جبر وتوقيع معاهدة بورتسموث ١٩٤٨

# The government of Saleh Jabr and the signing of the 1948 Portsmouth Treaty

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، القى عبد الاله، الوصي على عرش العراق خطاب اوضح فيه خطة الحكومة العراقية في مرحلة السلم الجديدة على جميع الأصعدة، وفي السياسة الخارجية أوضح تمسك العراق بالسياسة التي وضعها الملك فيصل الأول، دون أن يوضح الأسس التي ستعتمد عليها سياسة العراق الخارجية، وبخاصة مع بريطانيا، غير أن توفيق السويدي، اول رئيس للوزارة العراقية بعد الحرب العالمية الثانية، أعلن في منهاج وزارته التي شكلها في (٢٣ شباط ١٩٤٦) خطط الحكومة العراقية، وجاء فيه "إن علاقتنا الودية مع.. بريطانيا... ترتكز على معاهدة التحالف العراقية البريطانية. ولما كان قد مر على عقد هذه المعاهدة مدة ستة عشر عاما قطع فيها العراق شرطة بعيدة في سبيل التقدم والانشاء مسايرة في ذلك مواكب الامم الناهضة، فقد أصبح من الضروري تعديلها لجعل الحلف القائم متناسبة مع تقدمه، ومتسق مع التطورات العالمية ضمن روح ميثاق الأمم المتحدة، لذلك ستقوم الوزارة بمفاوضة الحليفة بريطانيا بهذا الشأن" .

اما الحركة الوطنية، ممثلة بالأحزاب السياسية التي اجيزت في نيسان ١٩٤٦ فقد طالبت ببناء علاقة جديدة مع بريطانيا تنسجم مع التطورات التي شهدها العالم بعد الحرب، ودعت الى الغاء او تبديل المعاهدة العراقية البريطانية واقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على اساس الصداقة والمنافع المتبادلة، بما يضمن تعزيز كيان العراق واستكمال سيادته، لأن معاهدة ١٩٣٠ أصبحت تتنافى ومقتضيات السيادة الوطنية، ولا تتفق مع احكام ميثاق الأمم المتحدة، ولا تأتلف مع ظروف العالم الجديد، لأن بقاء القوات البريطانية على ارض العراق يعتبر اعتداء على الكرامة الوطنية .

أما بريطانيا التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الثانية، فقد دفعت ثمن هذا الانتصار الذي أضعف كثيرا من قدراتها العسكرية، ومن ثم قدرتها على ادارة شؤون مستعمراتها الواسعة، فقد أصبح هدف سياستها في الشرق الأوسط الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية المتمثلة في أهمية المنطقة كمصدر أساسي من المصادر البترولية، فضلا عن أهمية موقعها الجغرافي على مفترق الطرق من الشرق والغرب بين اوروبا والهند ومن الشمال الى الجنوب بين روسيا وافريقيا الذي مازال ينطوي على جانب من الأهمية ولهذا يمكن القول بأن السياسة البريطانية في الشرق الاوسط أصبحت بعد الحرب ترتكز على ركنين اساسين هما:

١- تشجيع دول الشرق الأوسط على عقد الاتفاقيات فيما بينها لضمان الأمن والاستقرار ثم السعي الي جمعها في تنظيم واحد سمي (بالكتلة الشرقية).

٢- السعي إلى عقد معاهدات ثنائية بين بريطانيا وحلفائها في الشرق الأوسط، تضمن لبريطانيا مصالحها الستراتيجية عن طريق ضمان الدفاع المشترك والاستفادة من القواعد العسكرية.

ولتحقيق الركن الأول عملت بريطانيا على تشجيع العراق لعقد اتفاقيات ثنائية مع الأقطار المجاورة، على غرار الاتفاقية المعقودة مع تركيا عام ١٩٤٦، وقد قوبلت تلك السياسة بمعارضة الحركة الوطنية التي اتهمت بريطانيا بالسعي الى خلق كتلة شرقية تكون حصنا عسكرية للحفاظ على مصالحها، وضرب الحركات الوطنية في المنطقة والتدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية.

ولتحقيق الركن الثاني، قامت بريطانيا اولا بعقد معاهدة التحالف والصداقة الأردنية البريطانية في (٢٢ آذار ١٩٤٦) التي ألغت الانتداب البريطاني على الأردن، لكنها سمحت لبريطانيا بأبقاء قوات عسكرية مسلحة في الأماكن المقيمة فيها عند توقيع المعاهدة، ومنح التسهيلات لحركة تلك القوات . وقد استطاعت الاردن الغاء هذه القيود والتخلص من السيطرة البريطانية على الجيش الأردني حين عزل كلوب باشا Glubb من قيادة الجيش الأردني في عام ١٩٥٦، والغاء المعاهدة في عام ١٩٥٧.

وحاولت بريطانيا ثانيا عقد معاهدة للتحالف مع الحكومة المصرية، وقد بدأت المفاوضات لتوقيع المعاهدة في عهد وزارة اسماعيل صدقي في منتصف . شباط ١٩٤٦، وارادت بريطانيا ضمان الاحتفاظ بقواتها العسكرية في مصر، وبخاصة قناة السويس، وقد توصل الطرفان الى مشروع للمعاهدة عرفت باسم ( مشروع صدقي – بيفن) في تشرين الثاني ١٩٤٦، ونص على تنسيق الدفاع المشترك بين الدولتين، واعطى لبريطانيا حق التدخل العسكري اذا هوجمت مصر، وقد قوبل هذا المشروع بمعارضة جماهيرية واسعة ادت الى استقالة اسماعيل صدقي في (٨ كانون الأول ١٩٤٦) وقبر مشروع المعاهدة .

وفي العراق حاولت بريطانيا عقد معاهدة جديدة لتحل محل معاهدة ١٩٣٠ التي أصبحت محل كراهية متزايدة من قبل الجماهير الشعبية وأعلن صالح جبر،

رئيس الوزراء، في مجلس النواب يوم (١٠ مايس ١٩٤٧) إن حكومته عازمة عزما اكيدا على تعديل المعاهدة. وقد أدى هذا الاعلان الى ردود فعل سلبية من الحركة الوطنية التي رأت أن الحكومة العراقية لا تستطيع أن تقف تجاه بريطانيا موقف الند للند، في الوقت الذي تعسكر فيه الجيوش البريطانية في العراق، ويتدخل البريطانيون في شؤون العراق الداخلية والاقتصادية، ولهذا فإن تعديل المعاهدة في مثل هذا الوضع الشاذ لا يمكن أن يكون الا في صالح بريطانيا، كما أن اجراء المفاوضات في ظروف تجتاز فيها قضية فلسطين ادق مراحلها يدل على محاولة بريطانيا صرف الرأي العام عن تلك القضية واشغاله بأمر المعاهدة، أو استغلال فرصة انشغاله بقضية فلسطين لأنجاز أمر المعاهدة على وجه لا يخلو من تقييد السيادة العراقية .

وعلى الرغم من المعارضة الشعبية أجريت المفاوضات في بغداد ثم في لندن، وكانت بريطانيا تعلق الآمال على عقد هذه المعاهدة التي أرادت لها ان تكون بداية لسلسلة من المعاهدات التي تنظم علاقات بريطانيا بدول الشرق الأوسط، وتؤدي في النهاية إلى ربطها بنظام دفاعي واحد يهدف أساسا الى حماية المصالح النفطية البريطانية الواسعة وقد انتهت المفاوضات الى التوقيع بالأحرف الأولى في (١٥ كانون الثاني ١٩٤٨) على المعاهدة التي سميت (معاهدة بورتسموث) أو معاهدة (جبر – بيفن) التي تضمت الامور التالية:

١- الدفاع المشترك وتأليف هيئة استشارية دائمة مشتركة لتنسيق شؤون الدفاع بين الدولتين تعرف باسم (لجنة الدفاع الانكليزي العراقي المشترك) تقوم بوضع الخطط للمصالح السوقية المشتركة بين البلدين والتشاور الفوري عند وقوع تهديد بالحرب.

٢- حرية استعمال بريطانيا للقاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة بدون مقابل.

٣-تقديم جميع التسهيلات والمساعدات للقوات البريطانية على الأراضي العراقية ومن ذلك استخدام السكك الحديد والأنهر والموانئ والمطارات و خطوط المواصلات، ويلاحظ على المعاهدة انها ابقت القيود الثقيلة للمعاهدة السابقة ومست استقلال العراق وسيادته الوطنية، وقد عدت انتصارا لبريطانيا بحيث وصفتها جريدة التايمس اللندنية بأنها أخذت مكانا يوازي مكان ميثاق سعد أباد، وأدعت بأنها ستكون اداة فعالة لحفظ الأمن في الشرقين الاوسط والأقصى، الا ان وثبة الشعب العراقي اسقطت المعاهدة وعاقدها صالح جبر.

٢- الوثبة:

استقبلت الجماهير العراقية المفاوضات وتوقيع المعاهدة بطريقة اخرى هي النضال اليومي لأسقاطها، وكانت بداية النضال ضد محاولة بريطانيا ربط العراق بمعاهدة جديدة، تصريح نسب الي فاضل الجمالي، وزير الخارجية، ونشر في يوم (٤ كانون الثاني ١٩٤٨) زعم فيه ان الانتقادات التي تعرضت لها المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠ ترجع الى السياسة الحزبية في البلاد واثنى على بريطانيا الموافقتها على القيام بالمفاوضة قبل انتهاء اجل المعاهدة في عام (١٩٥٧).

قوبل تصريح الجمالي بالمعارضة الجماهيرية، وخرج طلاب كلية الحقوق متظاهرين في يوم (٥ كانون الثاني) يهتفون ضد المعاهدة العراقية – البريطانية وضد الصهيونية وانضمت الى المظاهرة جماهير طلابية كبيرة من طلبة الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية الأمر الذي دفع الشرطة إلى التصادم مع المتظاهرين فجرح عدد من الطلبة، واجتمع مجلس الوزراء برئاسة صالح جبر وقرر تعطيل الدراسة في كلية الحقوق اعتبارا من (٥ كانون الثاني) الى اجل غير مسمى، وتشكيل لجنة ادارية للتحقيق .

كـان رد الفعـل الشـعبي لحادثـة الحقـوق قويـاً، واصـدرت الأحـزاب السياسـية بيانـات استنكرت فيـه اعتداء الشرطة علـى الطـلاب وطالبت بـأطلاق سراح الطلبـة المعتقلـين واسـتئناف الدراسـة. أمـا فـي المجـال الطلابـي فـأعلن الاضـراب فـي كليـة الصـيدلة والكيميـاء ودار المعلمـين العاليـة التربيـة حاليـا) والهندسـة والطـب وغيرهـا اعتبارا من (٦ كانون الثاني) حتى تستجاب مطاليبهم التي رفعت بمذكرات الى رئيس الوزراء ووزير الداخلية وتضمنت: .

١- اطلاق سراح طلاب وطالبات كلية الحقوق الموقوفين.

٢- فتح كلية الحقوق والاستمرار بالدوام.

٣- معاقبة المسؤولين في حادثة الحقوق.

٤- الغاء المعاهدة العراقية – البريطانية.

٥- القيام بالأعمال السريعة لأنقاذ فلسطين العربية من الاستعمار والصهيونية.

استجابت الحكومـة لـبعض المطالـب الطلابيـة، منهـا استئناف الدراسـة فـي كليـة الحقوق اعتبارا من (٨ كانون الثاني) فعاد الهدوء الى الكليات والمعاهد العالية، الا ان توقيع المعاهدة في بورتسموث في (١٥ كانون الثاني) التي نشرت في الصحف العراقيـة فـي اليوم التـالي اشـعل فتيل الانتفاضـة، فأعلن الطلـب الاضـراب العام لمدة ثلاثـة ايـام اعتبـارا مـن (١٧ كـانون الثـاني). وفـي يـوم ( ١٩ كـانون الثـاني) تظـاهر طلاب الكليات والمعاهد العالية والمدارس الأخرى، وكانوا يهتفون بسقوط وزارة صالح جبر، ومعاهدة بورتسموث وسياسة التجويع والارهاب، وبحياة فلسطين حرة مستقلة، والقيت قصائد وخطب حماسية ضد الحكومة وساستها، وصدر بيان من وكيل رئيس الوزراء هدد فيه بأتخاذ الاجراءات الشديدة لمنع أية مظاهرة أو اضراب.

ولم تخمد المظاهرات الطلابية بل تجددت في يوم (٢٠ كانون الثاني) وتعددت المظاهرات العنيفة في كل مكان من بغداد الى ان اصبح شارع الرشيد كله يزخر بمظاهرة واحدة، حيث اتصلت المظاهرات بعضها بالبعض الاخر، فقامت الشرطة بأطلاق النار عليها، واستشهد اربعة من المتظاهرين وجرح اخرون. وأصدر وزير الداخلية بياناً منع فيه التجمع في الطرقات وهدد باستعمال القوة في تفريق المظاهرات والتجمعات .

وقامت مظاهرة كبيرة صباح (٢١ كانون الثاني) قرب المستشفى الملكي الجمهوري – مدينة الطب الآن لتشيع شهداء مظاهرة اليوم السابق، فتصدت لها الشرطة واطلقت النار عليها فأستشهد شخص واحد وجرح آخرون، مما ادى الى احتجاج الجمعية الطبية العراقية على عمل الشرطة وانتهاكها لحرمة المستشفى. من هنا قدمت هيئة التدريس في كلية الطب استقالتها. وحدثت في الوقت ذاته مظاهرات واشتباكات في جانب الكرخ والرصافة، وفي مناطق أخرى من العراق.

أدى استمرار التظاهرات وتوسيعها الى اجبار الوصي عبد الاله الى الدعوة العقد مؤتمر في البلاط مساء يوم (٢١ كانون الثاني) حضره اعضاء الوزارة وبعض رؤوساء الوزارات السابقين ورئيسا مجلس النواب والأعيان، وبعض نواب المعارضة وممثلوا الاحزاب السياسية العلنية واستغرق الاجتماع خمس ساعات المناقشة الوضع العام في البلاد والمعاهدة العراقية – البريطانية، فأنتقد الحاضرون المعاهدة وطالبوا برفضها، الأمر الذي دفع الوصي الى اصدار بيان أذيع بالراديو اعلن فيه ان المشتركين في الاجتماع توصلوا إلى رأي موحد، أن المعاهدة العراقية – البريطانية التي وقعت في بورتسموث لا تعبر عن المصالح الوطنية للبلاد وليست طريقاً صحيحا الى تقوية الصداقة العراقية – البريطانية، ووعد الشعب العراقي بعدم ابرام اية اتفاقية لا تضمن حقوق البلاد وامانيها الوطنية .

أما صالح جبر، رئيس الوزراء، الذي كان لايزال في لندن فقد أدلى بتصريح زعم فيه، بأن البرلمان والشعب سيجدان في المعاهدة ما يحقق الأماني القومية، ووعد بأنه سيفهم الشعب حقيقة المعاهدة وسيقضي على مثيري القلاقل، الأمر الذي ادى الى تجدد المظاهرات الشعبية في الايام (٢٢ و ٢٣ و٢٤ كانون الثاني) وتحددت أهدافها بالأمور التالية:

١- اسقاط وزارة صالح جبر وتشكيل وزارة وطنية جديدة.

٢- حل المجلس النيابي وانتخاب مجلس حر مثل اماني الأمة ومطاليبها الوطنية.

٣- جلاء جميع القوات البريطانية على العراق حالا.

٤- تحقيق اماني الشعب الوطنية في الحرية والكرامة والاستقلال.

عاد صالح جبر الى بغداد في يوم (٢٦ كانون الثاني) وعقد حال وصوله اجتماعا لمجلس الوزراء في قصر الرحاب برئاسة الوصي لأستعراض الوضع العام والوسائل التي يجب اتباعها لأعاده الهدوء الى العاصمة. واوضح الحاضرون ان ما حدث خلال الأيام الماضية ليست مظاهرات في الحقيقة وانما هي (ثورة عاتية) ودعوا الى معالجتها بالتدابير المناسبة فأذاع صالح جبر بياناً مساء اليوم نفسه أستعرض فيه المراحل التي مرت بها المفاوضات في بغداد ولندن وما سماه المزايا الجديدة للمعاهدة، وادعى أن الأمة سيكون لها الحكم الفاصل والكلمة الأخيرة في أمر المعاهدة سلبا أو إيجابا، ودعا الى الاخلاد الى الهدوء والسكينة وترك كل ما من شأنه الإخلال بالأمن والنظام.

قوبل بيان صالح جبر بمظاهرات فورية في مناطق بغداد المختلفة وارتفعت الهتافات بسقوط صالح جبر والمعاهدة وتصاعد اطلاق العيارات النارية في الفضاء. وفي صباح يوم الثلاثاء (٢٧ كانون الثاني) أخذت الجماهير تتجمع بكثرة في مناطق

بغداد المختلفة، باب المعظم وساحة الأمين وساحة ثانوية الكرخ وساحة السويدي وساحة الاعظمية وساحة جامع الكيلاني ورؤوس الجسور واماكن اخرى، وحوالي الساعة التاسعة هاج الناس في كل مكان، وقاموا بمظاهرات عنيفة مسلحة وصفتها الشرطة بأنها انقلبت الى "هياج مسلح ينذر بقيام ثورة داخلية في بغداد" وحاصر المتظاهرون مراكز شرطة الكرخ وامام طه والاعظمية وباب الشيخ.

و تجمعت المظاهرات في النهاية في منطقتين الأولى في الكرخ بالقرب من ساحة السويدي (الشهداء الآن) والثانية في شارع الأمين، وكان كل من الطرفين يريد الانضمام للطرف الاخر. وكانت الشرطة قد إتخذت لها مواقع في الجوامع والاماكن العالية، وعندما تقدم المتظاهرون من جانب الكرخ بأتجاه الرصافة وقبل أن يصلوا الى نهاية الجسر بدأ الشرطة في اطلاق النار عليهم فتراجعوا الى ساحة السويدي، وفي هذه الاثناء تقدم المتظاهرون من جانب الرصافة الى الكرخ وبدأت نيران الشرطة تطلق من اتجاهات مختلفة، واصبح المتظاهرون على الجسر بين نارين فأستشهد متظاهراً وجرح آخرون، والقي بعضهم الآخر نفسه في نهر دجلة.

أدت اعمال الشرطة الى ازدياد النقمة على اجراءات وزارة صالح جبر، وقدم بعض النواب استقالاتهم احتجاجا، كما استقال وزيران، الأمر الذي دفع الوصي الى الايعاز الى صالح جبر لتقديم استقالته فأسرع الى تقديمها، واذاع حركة شاملة جارفة هزت أعماق الجماهير الشعبية، كما أنها لم تكن مقتصرة على العاصمة وحدها بل امتدت إلى انحاء العراق. وكانت الشعارات والمطاليب التي تسير تحت لوائها المظاهرات في كل مكان متشابهة المعاني والاهداف أولا، وذات طابع وطني وديمقراطي وقومي في وقت واحد ثانية، ففي حين كانت تطالب بجلاء الجيوش الاجنبية عن العراق والأقطار العربية الاخرى وتحقيق استقلالها التام، وسقوط معاهدة جبر – بيفن والاستعمار، ومحاكمة الوزراء الذين شاركوا بعقد المعاهدة، كانت تطالب بالحريات

الديمقراطية واطلاق سراح الموقوفين والسجناء السياسيين وحل المشاكل الاقتصادية، وحل المجلس النيابي المزيف، وغيرها من الشعارات.

**وبأختصار :**

بعد ان خرجت بريطانيا منتصرة من الحرب العالمية الثانية سعت الى الحفاظ على مصالحها في الشرق الاوسط عن طريق عقد معاهدات وتحالفات مع اقطار المنطقة وفي العراق حاولت بريطانيا عقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ١٩٣٠ لذلك اجريت مفاوضات بين الطرفين في لندن وبغداد بين الحكومة العراقية متمثلة برئيس الوزراء صالح جبر والحكومة البريطانية متمثلة بوزير الخارجية اللورد بيفن في ١٥ ك٢ ١٩٤٨ في ميناء بورتسموث البريطاني بحجة تعديل معاهدة ١٩٣٠ ، وقد سميت بمعاهدة جبر– بيفن وقد نصت على : ١–الدفاع المشترك وتاليف هيئة استشارية دائمة بين الطرفين لتنسيق شؤون الدفاع ووضع الخطط العسكرية والسوقية المشتركة(لجنة الدفاع الانكليزي – العراقي المشترك ) .

٢– حرية استعمال بريطانيا للقواعد الجوية العراقية الحبانية والشعيبة وبدون مقابل .

٣ – تعهدت الحكومة العراقية بتقديم جميع التسهيلات والمساعدات للقوات البريطانية المتواجدة على الاراضي العراقية واستخدام سكك الحديد والمطارات والانهار والموانيء وغيرها لخدمة المصلحة البريطانية .

لذلك تعد معاهدة بورتسموث فيها مساس كبير لسيادة واستقلال العراق لأنها منحت بريطانيا امتيازات اقتصادية وسياسية وعسكرية بدون مقابل فكانت ردة فعل الشعب والجماهير العراقية قوية فاندلعت وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ والتي كان من ابرز نتائجها اسقاط وزارة صالح جبر والغاء المعاهدة بورتسموث .